

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد جديسلاف راباكي (بولندا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الألف لمؤتمر نزع السلاح. وأعطى الكلمة للسفير بارك من جمهورية كوريا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في يوم السبت، ٢٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام، انهار سقف قاعة معارض في مدينة شوزوف في بولندا. وأودى هذا الحادث بحياة اثنين وستين شخصاً، منهم سبعة أجانب، هم مواطنون من ألمانيا وبلجيكا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهولندا. وجرح في الحادث نحو ١٦٠ شخصاً.

وأود، بصفتي الرئيس المقبل للمؤتمر أن أعرب، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، عن أحر التعازي والمواساة إلى شعب بولندا وحكومته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بارك على مواساته وكلمات التعاطف التي توجه بها للسلطات البولندية ولي شخصياً على أثر الحادث الأليم الذي وقع في بولندا يوم السبت الماضي. وأواسي بدوري مثلي البلدان التي قضى مواطنون منها نحبهم في هذا الحادث الأليم.

وإذ يجتمع مؤتمر نزع السلاح في قاعة المجلس للمرة الألف، أود بهذه المناسبة أن أتبادل وإياكم بعض الأفكار.

تسعدني في هذا اليوم الجلسة العامة الألف لمؤتمر نزع السلاح. وهذه الأرقام التامة لطالما شكلت مصدر إعجاب للبشرية؛ فكثيراً ما نحرس على اتخاذها مرجعاً رمزياً وتذكاريّاً. وتحدونا الرغبة في استخلاص ردود ومعنى من هذه العلامات الرمزية بالأساس. فنحن نتطلع إلى بلوغ نهاية سعيدة، أو الشعور بتحقيق إنجاز ما.

إننا لا نريد ولا نتوقع إعطاء صبغة احتفالية لاجتماع اليوم. إننا نود بالأحرى انتهاز هذه الفرصة للتأمل في المنجزات التي حققتها هذه الهيئة واستخلاص الدروس المستفادة منها لتأكيد دورها الفريد من نوعه في النظام الدولي.

وهذه هي المرة الرابعة التي تتولى فيها بولندا رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وكان البولنديون الذين شغلوا هذا المنصب من قبل في وضع أفضل بكثير مما أنا عليه الآن. ففي عام ١٩٨٤، تشرف السفير توربانسكي برئاسة أول مؤتمر لنزع السلاح، تحديداً في الوقت الذي تحولت فيه لجنة نزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح. وفي عام ١٩٩٠، تمكن السفير سوجكا - الرئيس السابق للجنة المختصة للأسلحة الكيميائية - من إعادة إنشاء اللجنة المختصة المعنية بحظر التجارب النووية. وبعد ذلك بست سنوات، تشرف رئيس بولندي آخر لمؤتمر نزع السلاح، السفير ديمبنيسكي، برئاسة اللجنة المعنية بحظر التجارب النووية.

وقد نجح من سبقوني في رئاسة مؤتمر نزع السلاح في التفاوض على معاهدات من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وأنهى المؤتمر، خلال التسعينات، مفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتمكن من إحالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرارها. وفي ذلك دليل على أن المؤتمر كان قادراً على استغلال الظروف المواتية التي أتاحت له، وأن الدول الأعضاء تمكنت من التحلي بالإرادة السياسية للعمل سوياً.

بيد أنه ينبغي أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: هل كان مؤتمر نزع السلاح يعمل دائماً بهمة عالية كما نعتقد الآن؟ إن حقيقة الأمر هي أنه منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، لم يجر التفاوض في هذه القاعة سوى على معاهدين اثنتين، سبق لي أن ذكرتهما آنفاً وهما اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب، ولم تدخل حيز النفاذ إلا اتفاقية واحدة منهما في الوقت الحاضر. فما الذي نستخلصه من ذلك بشأن "المفاوضات المكثفة" التي جرت في السابق في مؤتمر نزع السلاح؟ الواقع أن الجواب على هذا السؤال ليس بهذه البساطة.

فعندما ننظر إلى العمل الذي قامت به الهيئات الفرعية، نجد أن المفاوضات كانت مكثفة نوعاً ما. على أن بعض الهيئات الفرعية التي تضطلع بولاية التفاوض كانت منكبة على العمل في هذا المكان عدة سنوات دون إحراز نتيجة تذكر. ومن جهة أخرى، استطاعت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، التي كانت تملك ولاية التفاوض، أن تقود المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية بنجاح.

ولا ينبغي لنا أن نحكم على إنجازات المؤتمر استناداً فقط إلى طريقة سير عمله أو عدد هيئاته الفرعية. فالمفاوضات كانت تجري دائماً في هذه القاعة بحضور الهيئات الفرعية أو بدون حضورها. وكانت، علاوة على ذلك، تعقد ببرنامج عمل أو بدونه. وكنا نعمل باستمرار على التثبيت من مواقف بعضنا البعض الآخر بشأن القضايا العديدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وكنا نقوم بذلك في هذه القاعة وخارجها.

والمشكلة المطروحة اليوم هي فقدان ما يسمى بـ "الإرادة السياسية"، أو بعبارة أدق، بتعدد تصورات الدول للتهديدات الأمنية القائمة في أيامنا هذه. وهذا ما ينبغي أن نركز عليه.

فنحن كثيراً ما نلقي باللائمة على قاعدة توافق الآراء عند عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح. دعونا ننظر ملياً في الموضوع.

لقد كان لمؤتمر نزع السلاح، حتى عام ١٩٩٦، برنامج عمل. وكانت تلك السنة بالتحديد هي السنة الأولى التي لم يكن فيها للمؤتمر برنامج عمل. ومع ذلك، استطاع المؤتمر لحسن الحظ إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية وتعيين منسق خاص معني بالمسائل الجوهرية الأخرى. وقد شهدنا وضعاً مماثلاً في عام ١٩٩٨ عندما أنشأ مؤتمر نزع السلاح، دون أن يكون له برنامج عمل متفق عليه، هيئتين فرعيتين، إحداهما بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والأخرى بشأن منح ضمانات الأمن السلبية. فما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لنا؟ لقد كان الحاضرون في هذه القاعة آنذاك يركزون، وهم محقون في ذلك، على القضايا الجارية التي كانت تحظى باهتمام المجتمع الدولي. وهذا دليل على أن العمل الجوهرى يمكن أن يتم - إذا توافقت الآراء على ذلك - حتى عند استحكام المشاكل ذات الطبيعة الإجرائية.

فكان ما يعتمد إليه أسلافنا في هذه القاعة هو اعتماد برنامج عمل، متى تيسر لهم ذلك، استناداً إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ليكون دليلاً لسير العمل في المؤتمر. وكانت الولايات المسندة للهيئات الفرعية تعتمد متى توافقت الآراء على ذلك في هذه القاعة أو متى اتفق جميع من في هذه القاعة على أن مثل تلك الآلية مطلوبة لعلاج بنجاح القضايا التي يلزم اتخاذ إجراء بشأنها.

وأختتم كلمتي بشأن أساليب العمل بالقول بأنني أسلم بأنه يجدر بنا أن نسعى إلى تحسين هذه الأساليب. ولذلك فإننا - نحن الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في دورة عام ٢٠٠٦ - نأخذ على عاتقنا مهمة التشاور مع الوفود في هذا الموضوع.

والآن دعوني أتحديث قليلاً عن الجوهر ذاته. فيمكننا أن نرى، من خلال الوثائق السابقة لمؤتمر نزع السلاح ومحاضره الحرفية، أن المناقشات الجوهرية نفسها لم تكن تستند إلى برنامج العمل. فالمسائل الجوهرية كانت ترد من الوفود ودوائر المنظمات غير الحكومية في شكل ورقات عمل وورقات غير رسمية ومقترحات، إلخ. وكان هذا هو الجوهر. كان هذا ما نرسله إلى العواصم، وما يشكل أساساً لمواقفنا ولاحقاً لمناقشاتنا في هذا المكان. وبمرور تلك الأيام الخوالي المثمرة، توقفنا عن العمل على هذا النحو. وفي الأعوام الأخيرة، لم تصدر وثيقة رسمية واحدة تقريباً عن مؤتمر نزع السلاح تتناول القضايا الجوهرية. وحتى دوائر المنظمات غير الحكومية توقفت عن تزويدنا بأفكارها.

ويبدو أننا كنا في السنوات الأخيرة جميعاً نتصرف كما "الحسناء النائمة" الأسطورية، التي حلمت "بفارس أحلامها"، المسمى "برنامج العمل"، تنتظره ليأخذها على فرسه الأبيض. ولكن "فارس الأحلام" لن يأتي كما حدث في الرواية الأسطورية. فنحن في حاجة لأن نخرج أنفسنا من حالة السبات هذه. فما نحتاج إليه بحق في قاعة المجلس هذه هو التحلي بروح الابتكار. إننا نملك جميعاً القدرة على تحريك الأمور والتقدم إلى الأمام - فلدينا أفضل المهارات الدبلوماسية ولدينا الخبرة الضرورية. وما علينا إلا أن ندرك أن التعويل على "العصا السحرية" لن يجدي نفعاً. فعلينا أن ننشئ بأنفسنا أساساً لمداولات جوهرية، وهو ما من شأنه أن يقودنا عندئذ إلى الاصطلاح بعمل جوهر حقيقي.

ولذلك، أدعو جميع الوفود، وكذلك مجتمع المنظمات غير الحكومية إلى الشروع في تقديم مواضيع جوهرية لمناقشتها في هذه الهيئة في انتظار إقرار برنامج عمل.

إن استراتيجية تحديد الأسلحة آخذة في التشكل في الوقت الحاضر في مناخ لا يزال يفتقر إلى نظام أمني يؤدي عمله. وهذا المؤتمر يندرج في الأساس في هذا المناخ حيث يتعين عليه مواجهة التحديات بطريقة خلاقة وغير تقليدية، أي بطريقة تتجاوز بكثير المفارقة الموروثة المتمثلة في ذهنية الحرب الباردة. فالمؤتمر ليس هيئة جامدة؛ إنه يملك القدرة على استعمال الإجراءات وأساليب العمل استعمالاً فعالاً. وهو يتيح فرصاً لعقد محادثات متعددة الأطراف. فالأدوات لرأب الفجوات موجودة في متناولنا. وعلينا أن نعرف كيف نستعملها وأن نتحلى بالإرادة اللازمة لاستعمالها.

فالمشكلات التي تعتري الآلية ليست حصراً على قاعدة المجلس في قصر الأمم. لقد شهدنا، في بعض الأوقات، محاولات لبعث النشاط في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويقال الأمر نفسه بالنسبة للجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح. فالاجتماع الدولي يشعر أن الآلية التي أنشئت في ظل الحرب الباردة لم تعد صالحة للمناخ السياسي المتغير بسرعة.

وقد نشأت في السنوات الأخيرة تحديات جديدة. وقد لا تكون جديدة ولكن قديمة وواقع جيواستراتيجي جديد. ونشاهد تزايداً في القلق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشاهد أيضاً محاولات لمواجهة التحديات التي تطرحها الأسلحة التقليدية، ولا سيما في حقل الأسلحة الصغيرة والألغام البرية. على أنه، باستثناء معاهدة حظر الألغام، لا نرى صكوكاً جديدة ملزمة قانوناً في هذه المجالات. فمواضيع حظر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والألغام البرية كلها ليست مطروحة للبحث في مؤتمر نزع السلاح.

وقد كشفت السنوات الأخيرة أيضاً أن الدوائر التي تعنى بترع السلاح عليها أن تولي المزيد من الاهتمام لقضايا تقيد كافة دول العالم بمعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلاً عن التحقق الفعال من أعمال هذه المعاهدات. فهل يجوز لمؤتمر نزع السلاح أن يتجاهل المعضلات الراهنة؟ وإجابتي هي أنه لا يجوز له ذلك. فعلى أن نتعامل مع هذا المؤتمر كأداة نستعين بها للتصدي للتحديات الحقيقية التي يواجهها العالم. ولن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من كسب الثقة التي يتطلع إليها إلا بتحقيق هذا الشرط. وسيحكم العالم علينا من خلال ما ننجزه، وليس من خلال ما نحاول أن ننجزه.

وأحثكم على اغتنام كل فرصة تتاح في هذا المنتدى الفريد من نوعه، فذلك أحرى بنا جميعاً أن نرقى لمستوى المثل التي قام عليها هذا المبنى. وعلينا أيضاً ألا نهدر جهود أولئك الذي أتاحوا لنا أن نتواجد في هذا المكان لمواصلة عملهم.

فقد قال مواطني الفد، البابا يوحنا بولس الثاني: "إذا أردتم أن تكونوا إخوة، فعليكم بإلقاء أسلحتكم". وأعتقد جازماً أن هذا المؤتمر بالذات قادر على مساعدتنا لتحقيق هذا الهدف.

واليوم، سيواصل المؤتمر النقاش الذي بدأناه يوم الخميس الماضي. ولذلك، فإن الباب مفتوح للإدلاء بالبيانات العامة بشأن أي موضوع ذي صلة بالمؤتمر. ولدي أسماء ثماني دول في قائمة المتحدثين للجلسة العامة اليوم هم ممثلو سويسرا وإيطاليا والنرويج والاتحاد الروسي والصين وهولندا وكولومبيا والسويد. ولدينا متحدث آخر على قائمة اليوم. فسيتناول المدير العام الكلمة أيضاً.

وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا، السفير يورغ شترولي.

السيد شترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أقول إن قلوبنا مع بلدكم على إثر الحادث الأليم الذي ألم به في كاتوفيتشي.

وأنا أتناول الكلمة لأول مرة خلال فترة رئاستكم، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه لكم تهنئي الحارة على توليكم رئاسة المؤتمر وأؤكد لكم أن بإمكانكم أن تعولوا على دعم وفد سويسرا لكم بلا تحفظ لإنجاز مهمتكم.

وبصفتي ممثل البلد المضيف، أود أن أذكر بدوري أننا نعقد اليوم الجلسة الألف، وأن معظم الوفود سيتفقون معي على أنه ليس هناك ما يدعو للاحتفال بهذه المناسبة نظراً للوضع الهزيل الذي آل إليه عمل المؤتمر. ولكن لعل هذه فرصة سانحة للوقوف على المنجزات والتطلع إلى المستقبل ولتذكير أنفسنا بالمسؤولية التي حملنا إياها المجتمع الدولي بوصفنا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح. فالمسؤولية على تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح

والتفاوض على اتفاقيات نابعة من الولاية التي أسندت إلينا ومن النتائج الهامة التي حققها في السابق مؤتمر نزع السلاح والمنظمات التي سبقتة. وبالتالي فإن المسؤولية التي تقع على عاتقنا هي مسؤولية تاريخية.

ويعيب البعض على مؤتمر نزع السلاح كمؤسسة، وكهيكلية، الجُمود الذي ساد في الأعوام السابقة، ويحملونه مسؤولية ذلك. ونحن لا نتفق مع هذا الرأي. فمؤتمر نزع السلاح مؤسسة يمكنها أن تعمل وقد عملت فعلاً. والمشكلة إنما تكمن في انعدام الإرادة السياسية لدى الدول لبدء مفاوضات جديدة. وتغيير الهيكلية لن يغيّر من الأمر شيئاً. فإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح دون مشاركة الدول النووية مثلاً هو مسعى لا طائل من ورائه.

إن نزع السلاح عملية طويلة الأمد تؤثر على المصالح الأمنية الأساسية للدول. وبوصفنا دبلوماسيين، علينا أن نتقبل بأن الدورة التي تستغرقها هذه العملية لا تعادل بالضرورة فترة وجودنا في جنيف. ورغم الشعور بالإحباط، علينا أن نقبل بهذه الفترة والتسليم بأن التباين في مجموع القوى الحالية يؤدي إلى صعوبة التوصل إلى حل بسرعة البرق. وهذا لا يعني أنه علينا أن نتخلي عن فكرة بذل كل ما في وسعنا لإيجاد مخرج لهذه الحالة. ويعتقد الوفد السويسري أن أفضل الاحتمالات لإيجاد مخرج تكمن في الاستئناف العاجل للمفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الإنشطارية، دون أية شروط مسبقة، مع العلم بأن مسألة التفتيش ستكون من المواضيع التي ستكون موضعاً للمناقشات. وفي انتظار ذلك، فإننا نؤيد بدون تحفظ الاقتراح الذي قدمه رؤساء المؤتمر هذا العام بإجراء حوار مواضيعي منظم وفقاً لتخطيط سنوي.

لقد كانت لنا نكسات، ولكننا حققنا نجاحاً أيضاً. وقبل أن أحتم كلامي، أرجو أن تسمحوا لي بأن أقدم، على سبيل التذكير، سرداً تاريخياً لمفاوضات نزع السلاح التي لا يمكن فصلها أيضاً عن بيئتها التي جرت فيها، وعن مدينة جنيف كمدينة للسلام.

ففي عام ١٨٦٣، أنشئت لجنة الصليب الأحمر الدولية، واعتمدت اتفاقية جنيف الأولى في العام التالي. وفي عام ١٩١٩، أسست عصبة الأمم، وها نحن نجتمع اليوم في قاعة مجلسها. وقد نصت المادة ٨ من عهد عصبة الأمم على أن "أعضاء العصبة يقرون بأن الحفاظ على السلم يقتضي تقليص الأسلحة الوطنية إلى الحد الأدنى الذي ينسجم مع السلامة الوطنية كما يقتضي تنفيذ الالتزامات الدولية عن طريق العمل المشترك". وكان ذلك في الواقع إيذاناً ببدء دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وفيما يلي بعض أعمالها البارزة.

في عام ١٩٢٥، عقد مؤتمر للتفاوض بشأن وضع اتفاقية لمراقبة التجارة الدولية للأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية. (وتلاحظون أن الذخائر كانت مشمولة بهذه الاتفاقية على خلاف ما يجري اليوم بالنسبة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة). وفي عام ١٩٢٥، أبرم بروتوكول جنيف لخطر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية. ومن عام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٣٤، عقد المؤتمر بشأن خفض الأسلحة وتحديدتها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أعيدت آلية نزع السلاح مجدداً إلى مكانها تدريجياً، في شكل مفاوضات ثنائية أساساً مثل محادثات تحديد الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) وعن طريق تطوير القانون الإنساني الدولي. وبدأ مؤتمر نزع السلاح العمل ببطء في عام ١٩٥٩ واعتمد تشكيله النهائي في

عام ١٩٨٣. وكان عام ١٩٦٨ هو العام الذي بلغ فيه هذا المحفل ذروته بإقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٩٦، مر المحفل بأكثر مراحل عطاء، فكانت معاهدة قاع البحار، والاتفاقيات بشأن الأسلحة البيولوجية، وحماية البيئة، والأسلحة التقليدية، والأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه المعاهدة الأخيرة تصل بنا إلى الحاضر، إذ لم نتوصل إلى أية اتفاقية جديدة منذ ما يقرب من عشر سنوات. وهذا الوضع في حاجة إلى تغيير. ونأمل أن روح السلام، وروح جنيف كما نحب أن نطلق عليها، ستكون مرشداً لنا وستمكننا من بعث الحيوية في المؤتمر من جديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا، السفير شترولي، على بيانه وكلماته الرقيقة. والآن أعطي الكلمة للسفير كارلو تريزا من إيطاليا.

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن ارتياح إيطاليا الكبير لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ونتمنى لكم النجاح في مهمتكم. فإيطاليا ستكون سنداً لكم في مساعيكم. وبما أنكم تمثلون بولندا، أود أن أعرب لكم بدوري عن تعزيتي الخالصة على الحادث الأليم الذي وقع في كاتوفيتشي يوم السبت الماضي.

إننا اليوم، كما قلتم، نحتفل بالجلسة العامة الألف لمؤتمر نزع السلاح، وقد استمعت إلى بيانكم باهتمام كبير. وهناك من يعتقد أنه ليس هناك ما يدعونا للاحتفال به، ولكن علينا أن نكون حذرين فيما نحن فيه من "تأنيب الضمير". وكما قال السفير شترولي، لا بد أن نعثر بالنتائج الملموسة السابقة التي حققها هذا المحفل، وأخص بالذكر التفاوض على إبرام معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الأسبوع الماضي، تطرق زميلنا الجزائري، في بيان نقدر مضمونه العام، للمبالغ الطائلة التي أنفقت على ميزانيات التسليح. فكيف ستكون عليه هذه الميزانيات لو لم نحصر عدد الدول النووية في خمس دول؟ وكم يكون الإنفاق على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والتفجيرات النووية لو لم توجد اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟

وكم يجري توفيره بتنفيذ هذه المعاهدات عن طريق آليات المتابعة المناسبة، سواء كانت هذه الآليات منظمات قائمة بذاتها أو مجرد عمليات للاستعراض؟ وكم يمكن توفيره لو حققنا منع سباق جديد للتسلح بالأسلحة النووية بحظر مواصلة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجيرات النووية؟ فميزانيات مؤتمر نزع السلاح وجميع عمليات الاستعراض التي قام بها لا تساوي شيئاً بالمقارنة بميزانيات التسليح عموماً. وعلاوة على ذلك، علينا أن نقدر ما تحقق من تحسن لا يقدر بثمن من حيث الأمن والاستقرار الدوليين ومن حيث المنافع الإنسانية الناتجة عن وجود واحتمال وجود اتفاقيات نزع السلاح ومنع الانتشار. فالיום، ينبغي أن تحملنا "الألفية" على التأمل في سمو القضية التي نحن بصددتها وفي المنافع التي تعود على الإنسانية كلما توصل مؤتمر نزع السلاح إلى نتائج طيبة. وصحيح أيضاً - كما قيل في هذا اليوم - أن السنوات الماضية كانت سنوات عجاف، إذ لم تتمكن من التوصل إلى حل وسط بشأن الأولويات التي ننشدها. ولكن لا بد من مواصلة جهودنا.

سيدي الرئيس، إن ولايتكم تبدأ في ظروف تبشر بالخير، وكم شعرنا بالارتياح للقيام في وقت مبكر بإقرار جدول الأعمال وللموافقة على مشاركة الدول غير الأعضاء المهتمة في أعمال المؤتمر. وستعكف جميع الدول غير الأعضاء المنتمة إلى الاتحاد الأوروبي على العمل معنا وذلك وفقاً للمادة التاسعة من النظام الداخلي.

لقد اطلعنا باهتمام كبير على الرسالة الملهمة للأمين العام للأمم المتحدة. فكلماته تؤكد أن الصعوبات التي تعترضنا لا ينفرد بها هذا المؤتمر؛ بل تعكس "قلقاً" يسود على نطاق أوسع من ذلك بكثير. وبالفعل، فإن آلية نزع السلاح العالمية التي أصابها الوهن قد تضاءلت أهميتها بفعل النتائج المخيبة للآمال التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ ولعدم الإشارة مطلقاً إلى نزع السلاح وعدم الانتشار في وثيقة مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. ولا غرابة في أن الصعوبات التي واجهها هذان المحفلان قد انعكست سلباً على أعمالنا.

غير أن نجاحنا في العام الماضي في عقد مناقشات جوهرية بشأن القضايا المدرجة في جدول الأعمال وقضايا أخرى تتصل بالبيئة الأمنية الدولية يعد في حد ذاته علامة على الحيوية. فقد كانت تلك المناقشات مفيدة لتيسير التوصل إلى حل وسط بشأن الأولويات، ولكن لم تكن كافية لبدء المفاوضات.

ونرحب بتشجيع الأمين العام وزراء الخارجية على التحدث أمام المؤتمر. وأذكر بأن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح رحبوا، في تقريرنا للعام الماضي (CD/1761، المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، بإدلاء وزراء الخارجية بيانات أمام المؤتمر لأن في ذلك دعم سياسي لمساعدتنا. إننا في غنى عن تذكيرنا بأن مؤتمرنا لا يستطيع إحراز مكاسب سياسية فورية. ولكن المشاركة على المستوى السياسي مفيد، وعلينا أن نتجنب الوقوع في دائرة مفرغة بالتثبيط على المشاركة السياسية بسبب عدم إحراز تقدم، في الوقت الذي لا نحرز فيه أي تقدم بسبب انعدام المشاركة السياسية. وكما قلتم، فنحن نحتاج إلى روح ابتكارية وإلى المرونة وفوق ذلك كله إلى الإرادة السياسية لجعل هذا المؤتمر في مستوى التحديات التي يواجهها. وبالتالي فنحن نشجعكم على توجيه دعوات إلى وزراء الخارجية وغيرهم من المسؤولين الكبار للحضور إلى مؤتمر نزع السلاح والتحدث أمام المندوبين. كما نشجع الوفود على تضمين بياناتهم الوطنية أو الجماعية إشارات إلى مؤتمر نزع السلاح، على غرار ما قام به الرؤساء في مجموعة البلدان الثمانية ووزراء بلدان حركة عدم الانحياز في السنوات الأخيرة.

وبعد إقرار جدول الأعمال، ينبغي على المؤتمر أن يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ونتطلع إلى عقد مناقشة تتناول جدول أعمال المؤتمر لتحديد القضايا التي يمكن إدراجها في برنامج العمل للمستقبل. وسنسهم في هذا النقاش ببيانات وطنية أو جماعية. وحرصاً منا على فعالية النظام المتعدد الأطراف، سنطلب من الوفود عدم الاكتفاء بعرض مواقفها الوطنية وإنما أن تأخذ في الاعتبار أيضاً أولويات الأطراف الأخرى. وسيكون على الرئيس تقديم خلاصة نهائية، ونحن نثق في حكمه، ولكن على الجميع أن يتحلى بالمرونة. ومن واجب الرئيس أيضاً أن يتحلى بروح ابتكارية وأن يستعمل صلاحياته كاملة. ونعتقد أن من صلاحياتكم إرساء تنسيق أقوى بين جميع الرؤساء القادمين لهذا العام. ويندرج هذا في إطار متابعة مبادرة الرئاسة الإيطالية التي طالبت آنذاك بإنشاء رئاسة "ثلاثية" ويتمشى مع الجهود التي تبذلها اليابان لتعزيز الرئاسة. ويدخل في صلاحياتكم أيضاً تعيين عدد من أصدقاء الرؤساء لمساعدتهم في المشاورات غير الرسمية. فلكم منا كل التأييد.

وفي الأخير، نطلب منكم ومن الرؤساء القادمين وضع جدول زمني لأعمالنا للسنة كلها. وينبغي أن تتمكن الوفود من الاستعداد سلفاً للقضايا التي ستناقش في المؤتمر. ونعتقد أن هذا الأمر من صلاحياتكم أيضاً، ويستجيب لتوقعات الكثيرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير تريزا من إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. والآن أعطي الكلمة لممثل النرويج، السيد بولسن.

السيد بولسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، قبل بضعة أيام، تعرض بلدكم وعدد كبير من الناس فيه لأحد أسوأ الحوادث في تاريخ بولندا الحديث. فبالغ الأسى، أقدم لكم تعزية حكومة بلدي.

إنكم تعقدون اليوم الجلسة العامة الألف من تاريخ مؤتمر نزع السلاح. ليس ثمة ما يدعو إلى الاحتفال بهذه الذكرى. أم هل علينا أن نستمر في سدرنا ونركن للفكرة القائلة بأن لمؤتمر نزع السلاح ماض تليد وأن المشاكل التي طرأت في السنوات الأخير لا أثر لها على تفوق ما يسمى بـ "أحسن ناد في المدينة"؟

وكما أشار سفير هولندا قبل بضعة أيام، فإن المشكلة ليست في التردد مراراً وتكراراً في هذه القاعة بأن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل ناد في المدينة، ولكن المشكلة تكمن في أن هذا القول يقصد جدياً.

صحيح أن مؤتمر نزع السلاح أنتج معاهدتين في مجال تحديد الأسلحة في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٦. وكانت الأولى، وهي اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ناجحة بلا منازع. أما الثانية، وهي معاهدة حظر الأسلحة النووية، فلم تدخل بعد حيز التنفيذ. وهي لا تخلو، مع ذلك، من الفائدة. إلا أنه صحيح أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح لم ينتج شيئاً آخر غير ذلك طوال تاريخه الذي دام ٢٧ عاماً. وبوسعنا أن نتغنى بتحقيق إنجاز واحد ونصف إنجاز. هل في ذلك ما يثير الإعجاب؟ كلا.

وصحيح أيضاً سواء بسواء أن جميع الصكوك القائمة في مجال تحديد الأسلحة تقريباً جرى التفاوض عليها قبل إنشاء مؤتمر نزع السلاح، في شكله الحالي، أو خارج المؤتمر في مسارات موازية. وفي التسعينات، خصص عدد لا بأس به من اجتماعات مؤتمر نزع السلاح للمناقشات بشأن معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. ولكن الجهود باءت كلها بالفشل، وتم التفاوض على معاهدة الألغام البرية بين الدول المعنية بعيداً عن مؤتمر نزع السلاح.

وعندما جرى التفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الستينات، كان الوقت قد حان لذلك. فقد اعتبرت القوتان العظمتان أن هذه المعاهدة في مصلحتهما الخاصة - كما كانت في صالح بقية العالم بالطبع - لتنظيم القضايا النووية والخيارات المتاحة وقتئذ. وينطبق الوضع نفسه على الأسلحة الكيميائية. فهي لم تعد ذات قيمة كبيرة بالنسبة لحكومات الدول الكبرى في حدود عام ١٩٩٠، الأمر الذي فتح المجال لإجراء مفاوضات نهائية بشأنها. وكان مؤتمر نزع السلاح محفلاً مناسباً لهذه العملية. ولكن لو لم يكن مؤتمر نزع السلاح موجوداً لأقيم حفل آخر متعدد الأطراف مثيلاً له لهذه الغاية. وكان الوقت قد حان أيضاً للتفاوض على معاهدة حظر التجارب النووية، لأسباب ليس أقلها ردة الفعل الدولية القوية المناهضة للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ.

ففي مجال تحديد الأسلحة، الدرس التاريخي الذي نستخلصه بسيط للغاية: عندما يحين الوقت تبدأ المفاوضات، سواء كان النهج ثنائياً أو متعدد الأطراف. ويمكننا جميعاً أن نساهم، بالحوار والمناقشات الجوهرية، في تيسير عملية النضج هذه. ولكن يجب عدم الخلط بين القضايا. ففي اجتماعنا الألف، ينبغي التذكير بأن هذا المؤتمر وسيلة وليس غاية. وبهذا الصدد، لا تحتاج أنشطة هذا المؤتمر إلى تعديل، باستثناء عدم احتياجنا، على الأرجح، للاجتماع في كل أسبوع للاستماع إلى بيانات كل واحد منا بشأن ما يمكن أن يخطر على بالنا. وما يجب تعديله هو السياسات المنتهجة في بعض العواصم.

غير أن الوسائل قد تحجب رؤية الأهداف أحياناً. واسمحوا لي أن أضرب على ذلك مثلاً: لقد قيل في هذا المجلس مراراً وتكراراً إن الوقت قد حان للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأنا لست مقتنعاً بأن الأمر كذلك. والمشكلة تكمن في أننا لا يمكننا، ما دام الموضوع مطروحاً للنقاش في مؤتمر نزع السلاح، معرفة ما إذا كان الوقت قد حان أم لا، لأن جميع القضايا في هذا المجلس مترابطة. فمن غير المسموح به في الواقع تناول شاغل من الشواغل ما لم تطرح جميع الشواغل الأخرى للبحث في نفس الوقت.

فإذا كان الوقت قد حان للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية، أقترح أن تجتمع الدول الحائزة على الأسلحة النووية مع أكبر مستهلكي المواد الانشطارية للأغراض السلمية - بعيداً عن مؤتمر نزع السلاح - لبحث مسألة إجراء المفاوضات. وعندئذ فقط سنرى إن كان الوقت قد حان أم لا.

وفي الأخير، لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح في سياق سياسي يختلف اختلافاً جذرياً عن الأمن الدولي في عام ٢٠٠٦. ويبدو لي أننا لا نراعي دائماً هذه المسألة في مناقشتنا، وهو ما يوحي أحياناً بأن الحرب الباردة لم تنته بعد وأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لم تقع قط. ولا غرو أن العالم خارج هذه الجدران يشعر بالاستغراب والحيرة عندما تبلغه معلومات عن أعمالنا.

فلندع مؤتمر نزع السلاح على حاله من الناحية المادية: قاعة للاجتماعات، ومايكروفونات، ومترجمين جاهزين، وأمانة جاهزة، ووفود جاهزة ومستعدة للتفاوض على صكوك لتحديد الأسلحة عندما يحين الوقت. فلا تعليق لعمل المؤتمر، وإنما زيادة في التركيز على الاستعداد للعمل بدلاً من تضييع الوقت على المناورات الإجرائية المصطنعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج، السيد بولسن. وقد أخذت علماً بكلمته. والآن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، السفير فاليري لوتشينين.

السيد لوتشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب بدوري عن تعزيتي بخصوص الحادث الأليم الذي جرى في كاتوفيتشي. لقد وقعت مأساة مماثلة قبل بضعة سنوات في موسكو، وبالتالي فنحن ندرك تماماً وبالتحديد كل ما وقع في كاتوفيتشي. وأرجو إبلاغ حكومة بولندا وأسر وأصدقاء الذين لقوا مصرعهم خالص مواساتنا وتعاطفنا معهم.

إننا نوافق بوجه عام على التقييمات التي استمعنا إليها فيما يتعلق بالذكرى الألف لهذا الاجتماع الرسمي لمؤتمر نزع السلاح. ونؤيد بوجه خاص تحليل أنشطة المؤتمر الوارد في بيانكم، سيدي الرئيس. ونشارك في تفؤلّكم. ولكن أياً كان رأينا في أنشطة مؤتمر نزع السلاح في المرحلة الراهنة، فإن مساهمته الكبيرة في قضية

السلام والأمن الدوليين وفي نزاع السلاح طوال سنوات وجوده أمر لا جدال فيه. وحتى في الوقت الحاضر، يظل مؤتمر نزاع السلاح محفلاً دولياً فريداً من نوعه وموثوقاً به، بل إن المجتمع الدولي يعقد آماله على هذا المؤتمر لتحقيق عالم أكثر أمناً ونظام عالمي عادل.

إننا لم نبدأ بداية خاطئة. فقد أقر المؤتمر جدول أعماله بسرعة وتجاوب بشكل إيجابي مع خطة الرؤساء الستة للمؤتمر في عام ٢٠٠٦. ولدينا الآن عدد من المقترحات والآراء الهامة التي قدمت بالفعل؛ فبعض المقترحات العملية الواردة في بيان سفير إيطاليا على سبيل المثال تتسم بالأهمية. فالخطوات والمبادرات والأفكار العملية وإن كانت متواضعة تدفعنا قدماً نحو تحقيق هدفنا الرئيسي المتمثل في إيجاد تسوية بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونأمل في أن نتوصل إلى هذه التسوية.

وأود اليوم أن ألفت اهتمام المؤتمر إلى أهمية المبادرة التي طرحها الرئيس بوتن يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وهي وثيقة الصلة بقضايا عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح، والطاقة النووية. وهي متصلة بشكل مباشر أيضاً بالقضايا الشائكة المرتبطة بتعزيز النظام الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تجري المناقشات بشأنها حالياً، كما تتعلق ببعض النقاط في جدول الأعمال أيضاً. إنني أتحدث عن مبادرة تعزيز التعاون في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية في سياق الجهود الرامية لضمان أمن الطاقة العالمي.

وترمي هذه المبادرة إلى إيجاد بنية عالمية تكفل لجميع البلدان المعنية فرصاً متكافئة للإفادة من الاستخدام السلمي للأسلحة النووية في إطار التقيد الصارم بجميع قواعد عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن يكون العنصر الرئيسي في هذه البنية هو إنشاء مراكز دولية لتقديم خدمات دورة الوقود النووي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستهلك. وسيتعين على هذه المراكز أن تعمل على أساس غير تمييزي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتكمن إحدى القضايا الرئيسية في معرفة كيفية التعامل مع أوجه تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة الكيميائية للوقود النووي. وليس سراً أن هذه التكنولوجيا يمكن استخدامها أيضاً لإنتاج المواد اللازمة للأسلحة النووية. والقيود الحالية التي تحد من نقل مثل هذه التكنولوجيا لا تحل جميع المشاكل القائمة. فالحواجز الاقتصادية مطلوبة، على ما يبدو، لحمل تلك البلدان التي تقوم بتطوير طاقة نووية على الاستنتاج بأنه لا يستحسن بناء الهياكل الأساسية المرتبطة بمثل هذه التكنولوجيا في بلدانها. ولذلك اقترحنا في مبادرة الرئيس الروسي إنشاء آليات متعددة الأطراف لتقديم خدمات تخصيب اليورانيوم ومعالجة الوقود النووي المستهلك.

والمراكز الدولية التي اقترحنا إنشاءها ينبغي أن تقدم الوقود النووي بشروط تجارية واضحة ومعقولة للبلدان التي قررت عدم تطوير هذه التكنولوجيات الحساسة بنفسها ولا ترغب في الاستثمار في صناعات باهظة التكاليف تتطلب تدابير أمنية مشددة وتقوم بمعالجة هذا الوقود.

ويجب القول إن أسئلة عديدة أثارت بشأن هذه المبادرة التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام. ومن ذلك: كيف يمكن تنفيذها؟ وبأي صورة يمكن للمجتمع الدولي المشاركة في هذا المسعى؟ إنها أسئلة علينا جميعاً أن نفكر فيها ملياً. وتناشد روسيا جميع الأطراف دعم هذا النهج والإعراب عن آرائها في الموضوع. ونحن مستعدون

للاستماع إليها، ومستعدون للشروع في مزيد من العمل المشترك مع مختلف الهيئات، وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهذه مسألة مهمة.

أما عن تعليقنا على برنامج العمل، فنحن نعترم تقديم آرائنا في القريب العاجل أثناء الاجتماع الذي سيعقده المؤتمر في العام القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي، السفير لوتشينين، على بيانه، والآن أعطي الكلمة لممثل الصين، السيد شا زوكونغ.

السيد شا (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، بخصوص الفاجعة الأليمة التي ألت ببلدكم في السبت الماضي، يعرب وفد الصين عن مواساته كما يعرب عن تمنياته القلبية للعديد من الضحايا بالشفاء العاجل.

إنني سعيد للغاية بهذه الفرصة التي أتيت لي لحضور مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى لأنني، وأنا أنظر إلى زملائي الحاضرين من حولي في هذه القاعة، أجد نفسي أنني أحد القلة القليلة من الأشخاص القدامى المعنيين بتزع السلاح الذين لا يزالون موجودين معنا اليوم. وأنا مستعد لتبادل الآراء مع أي زميل بشأن قضايا الأمن وتحديد الأسلحة التي تهم الأمن والاستقرار الدوليين. وأود أن أهنئكم مجدداً، سيدي، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبمناسبة احتفالنا مؤخراً بالعام القمري الصيني الجديد، أود أن أعرب للجميع عن تهانينا الخاصة بهذه المناسبة. وهذا العام يرمز في الصين إلى الكلب، وهو عام يبشر بالخير. وأملنا أن يعود عام الكلب بالنجاح على مؤتمر نزع السلاح.

إن جلسة اليوم تكتسي مغزى خاصاً: فهي الجلسة العامة الألف لمؤتمر نزع السلاح. ولقد اجتاز هذا المؤتمر شوطاً طويلاً، منتقلاً من طور إلى طور، وشاهداً على تغيرات عميقة في الوضع الدولي، ومساهماً في السلام والأمن العالميين مساهمة كبيرة.

وأياً كانت نظرة المرء إلى مؤتمر نزع السلاح، فلا مجال للتشكيك في أهميته. ففيما يتعلق بسلطة هذا المؤتمر، فهو في الوقت الحاضر الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف في العالم للتفاوض على نزع السلاح وهو جزء أساسي في النظم المتعددة الأطراف لتزع السلاح. وفيما يتعلق بولاية المؤتمر، فإنه يعالج قضايا الأمن وتحديد الأسلحة التي تؤثر على السلام والاستقرار العالميين - إنها مسؤولية ثقيلة. وفيما يتعلق بالتمثيل، فهو يضم في عضويته جميع القوى السياسية والعسكرية الكبرى في عالم اليوم.

لقد قام مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته، على مر السنين، مسترشدين بالرغبة المشتركة لدى المجتمع الدولي، بالتفاوض على العديد من المعاهدات الهامة في مجال تحديد الأسلحة في حالات متغيرة. ففي الستينات والسبعينات تفاوض مؤتمر نزع السلاح على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الفضاء الخارجي ومعاهدة قاع البحار ومعاهدة الأسلحة البيولوجية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، أبرم اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر التجارب النووية، وكلتا هاتين تكتسيان أهمية تاريخية كبرى. واليوم، تشكل معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر التجارب النووية جوهر منظومة المعاهدات

الدولية في مجال تحديد الأسلحة. وقدمت هذه الصكوك مساهمة كبيرة ودائمة في تحقيق المثل الإنسانية لترع السلاح الشامل والكامل والسلام والاستقرار العالميين.

ولا تخفى مع هذا التاريخ الحافل لمؤتمر نزع السلاح الصعوبات التي يمر بها حالياً. فقد عجز المؤتمر عن القيام بعمل جوهري لسنوات عديدة. ويعزو البعض ذلك لأسلوب العمل "البالي" الذي ينتهجه المؤتمر ويعتقد أنه لا يمكنه التكيف مع الظروف الجديدة. ويلقي آخرون باللوم على انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأطراف للعمل على الخروج من الطريق المسدود الذي آل إليه المؤتمر، ويشككون في مستقبل المؤتمر. والواقع أن أسلوب عمل مؤتمر نزع السلاح قد طال عليه الأمد. فأثناء الحرب الباردة، عندما كانت العلاقات الدولية متوترة، تمكنا من تحقيق سلسلة من النتائج الطيبة بنفس النظام. ويمكن السبب العميق وراء الطريق المسدود الحالي في تباين الآراء بشأن الوضع الأمني الراهن، وبشأن مفهوم صون الأمن، وبشأن أولويات المصالح الأمنية، وهو ما يؤدي إلى التباين بشأن برنامج العمل.

هناك مثل صيني قديم يقول: "قشة أمام العين تحجب جبل تايلند"، ويعني هذا أن عظام الأمور قد تُحجب بآتفها.

إن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ. وإذ نسعى لإيجاد أفضل السبل للخروج من الطريق المسدود الحالي. فنحن في حاجة إلى توسيع نظرتنا بإعادة تقييم العالم الذي نعيش فيه، وإدراكنا الأساسي لمسألة الأمن، والعلاقات الأساسية بين الأمن وتحديد الأسلحة، وبين نزع السلاح وعدم الانتشار. فالعالم في سبيله إلى العولمة بوتيرة متسارعة، وباتت التهديدات الأمنية متعددة الجوانب، والخط الفاصل بين الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي لا يكاد يبين. فالبلدان تقترب بعضها من بعض بسبب الشواغل الأمنية، والمصالح المشتركة تتضاعف. ولا يوجد بلد واحد يستطيع تحقيق الأمن اعتماداً على نفسه فقط مهما بلغت قوته ومهما تطورت ترسانته.

فالأمن نسبي دائماً، وهو ليس مطلقاً. ولا يمكن ضمان أمن فرادى البلدان إلا إذا تحقق الأمن المشترك لجميع البلدان. والنظم المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار وسائل وليست غايات في حد ذاتها. فالهدف في نهاية المطاف هو تحسين أمن جميع البلدان. والتاريخ يعلمنا أن التوسع الجامح في التسلح لا يخدم السلم الدائم والأمن المشترك في العالم. وفي أوضاعنا الراهنة، لا يمكننا بناء عالم يسود فيه السلم والأمن والاستقرار والوئام والرخاء بشكل دائم إلا إذا احترم كل بلد سيادة البلد الآخر وحقه في التنمية، وعززت البلدان الحوار والتعاون فيما بينها في روح من المساواة والصراحة والتضامن.

وتؤيد الصين إرساء مفهوم جديد للأمن قيمه الأساسية الثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة، والمساواة والتعاون. وهي تؤيد بقوة النظام المتعدد الأطراف والمزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية. وفي عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، تؤيد الصين تحقيق الأمن عن طريق التعاون.

وفيما يتعلق بمستقبل عمل مؤتمر نزع السلاح، فنحن نرغب في تقديم الاقتراحات التالية. أولاً، يتعين على المؤتمر، وهو يضطلع بعمله، أن يحترم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الآلية المتعددة الأطراف الأكثر تمثيلاً، وأن يراعيها حق مراعاتها. فقرارات الجمعية العامة ذات الصلة تعكس التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي

وتقدم لنا توجيهات قيمة نسترشد بها في عملنا. فبدون هذا الاحترام، يكون عملنا عديم القيمة. وثانياً، على مؤتمر نزع السلاح مواصلة تمسكه بالنظام المتعدد الأطراف، واعتماد أسلوب عمل يتفق مع مختلف الأفكار المطروحة، والتقييد بمبدأ توافق الآراء. ولا بد من مراعاة شواغل جميع الأطراف بخصوص المواضيع المحددة مراعاة كاملة وتسويتها عن طريق المفاوضات. والمحاولات الرامية إلى الموافقة على المقترحات بالقوة وتجاهل مصالح الآخرين، أو فرض تصويت دون الاكتراث بإمكانية الانقسام في مؤتمر نزع السلاح كلها مرفوضة.

وكما سبق لي أن قلت آنفاً، فإن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار مسائل تعزز الأمن والسلام لجميع البلدان - القوى العظمى والضعيفة والصغيرة معاً. فقد تقرر، في الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أن تسلك عملية نزع السلاح مبدأ تحقيق أمن غير منقوص للجميع. ولضمان تمكين جميع الدول من المشاركة في المفاوضات بشكل بناء وبدون قلق، قرر مؤتمر نزع السلاح العمل وفق قاعدة توافق الآراء.

وإذا كان اتخاذ القرار بالأغلبية ليس هو الحل المناسب لمؤتمر نزع السلاح، فإن اتخاذ القرار من جانب الأقلية أسوأ بكثير. إن أساليب العمل من قبيل "ما أملكه فهو لي وما تملكه فهو قابل للتفاوض"، أو "أفعل ما أقول لك أن تفعل"، لا هي مقبولة ولا هي مثمرة. إنها أساليب غير ديمقراطية: إذ إنها مثال نموذجي لمن يعتني بأمنه ولا يكثر بأمن الآخرين.

وثالثاً، علينا أن نقدر آلية مؤتمر نزع السلاح حق قدرها. لدينا مثل صيني يقول ما معناه "بالاتحاد تزول الصعاب". فكلما كانت الصعوبات كبيرة، كلما كان توحيد الصفوف واجباً. والتهديدات المتواصلة بالتخلي عن مؤتمر نزع السلاح والبدء من جديد في إطار غيره يقوض سلطة المؤتمر أيما تقويض. فهذه التهديدات غير مقبولة. وفي الواقع، ما لا يمكن إنجازه في مؤتمر نزع السلاح سوف يكون صعب المنال بنفس القدر في محافل أخرى أو في أطر للتفاوض تنشأ مستقبلاً.

لقد كان الجانب الصيني دوماً داعماً لعمل مؤتمر نزع السلاح، وهو يأمل في إيجاد مخرج للمأزق الذي آل إليه المؤتمر في القريب العاجل والتمكن عندئذ من الشروع في العمل الجوهري بشكل شامل ومتوازن في وقت مبكر. والصين، كعهدنا دائماً، ستدعم الجهود التي تبذل في الاتجاه الصحيح، وستشارك فيها بشكل بناء، وستمد يدها لجميع الأطراف لإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير شا من الصين على بيانه، والآن أعطي الكلمة لممثل هولندا، السفير يوهانس لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تقبلوا من جهتي أيضاً خالص التعازي للحادث الأليم الذي وقع يوم السبت الماضي. وبصفتي ممثلاً لبلد كان له مواطنون في عداد الضحايا، أود أن أطلعكم على الإعجاب والثناء الشديدين لصحف هولندا ووسائل إعلامها لفعالية وسرعة الإجراءات التي تمكنت السلطات البولندية من اتخاذها، وهو ما أعتقد أنه يستحق الذكر لأن الأمور ليست دائماً كذلك.

ومناسبة الجلسة العلنية الألف لمؤتمر نزع السلاح، استحووا لي أن أعود قليلاً إلى الوراء للحديث، من وجهة نظر مشارك جديد في المؤتمر، عن بعض العناصر التي ميزت أعمال المؤتمر. وسأختتم كلمتي بتناول بعض المواضيع التي تخص الوضع الراهن لسير المؤتمر.

ويلاحظ أي مشارك جديد في مؤتمر نزع السلاح ثلاثة أمور هي: الدور الغريب الذي تقوم به المجموعات الإقليمية، وغياب المجتمع المدني، و - إذا جاز لي القول - الافتقار بعض الشيء إلى الخيال.

فأولاً، فيما يتعلق بالمجموعات الإقليمية، لقد قضيت جزءاً كبيراً من حياتي المهنية في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وكثيراً ما كان التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي مفيداً للتوزيع المتوازن للمناصب العليا. وكان مفيداً أحياناً في العمل الموضوعي. ولكن تبين لي أيضاً أن الطبخة الإقليمية المسبقة بشأن المسائل الموضوعية ليست مجدية دائماً، بل على العكس من ذلك كانت غير مجدية، كما تبين ذلك بوضوح أثناء الحرب الباردة وفي المواجهة بين الكتلتين في حلف وارسو من جهة وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى.

وفي مؤتمر نزع السلاح، فإن عمل المجموعات الإقليمية - الذي لم يتعرض له النظام الداخلي للمؤتمر - يثير الدهشة باعتباره عمل عقيم غير مثمر على الإطلاق. والحرص على الانتماء الإقليمي أكثر غرابة لأن الدول التي تقيم مجموعات إقليمية من أي نوع لديها آراء متباينة في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. فلا يوجد مثلاً أي نط إقليمي في توزيع ما تعارفنا على تسميته بالدول "الحائزة" للأسلحة النووية والدول "غير الحائزة" لهذا السلاح. وتؤكد دراسة قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في إصدار أخير عن النهج البديلة في مجال صنع القرار على الصعيد المتعدد الأطراف، أن وجود المجموعات الإقليمية قد يسئ إلى مفاوضات تحديد الأسلحة، ويؤدي إلى طمس الشفافية، ومنع المرونة، وتشديد المواقف بدون مبرر، كما حدث على وجه الخصوص بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وفي مؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع، أرى أن الدور الرئيسي للمجموعات الإقليمية يشكل عائقاً أكثر مما يشكل رصيماً لسير العمل في مؤتمر نزع السلاح.

وثانياً، بخصوص دور المجتمع المدني: فيا لها من تجربة أن نرى أن العولة والترابط قد باتا من سمات العمل الدبلوماسي بجوانبه المختلفة، وأنها لحقت في عام ٢٠٠٥. بمحفل لا يزال مفصلاً بشكل صارخ عن العالم الخارجي. فالمنظمات غير الحكومية لا يسمح لها بالاتصال مع هذه الهيئة إلا كتابة، ومن خلال بيان واحد فقط في السنة يتلوه الأمين العام. إن الأمر يدعو إلى الضحك حقاً لو لم يكن محزناً بقدر كبير.

ولسنا بصدد الحديث فقط عن ضرورة بقاء الدبلوماسية لصيقة بالواقع. فالأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالإفادة من خبرات نحن في أمس الحاجة إليها، يمكن لعدد كبير من الفنيين من المجتمع المدني أن يساهموا بها. وفي عالم نزع السلاح وعدم الانتشار التقني للغاية، تُعد الدراية واستيعاب السوابق والقدرة على الربط مع الميادين ذات الصلة مثل حقوق الإنسان وقضايا الصحة والتنمية عناصر تبرز بصورة طبيعية ومقنعة مشاركة المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في عمل نزع السلاح.

إن كون هذه القاعة، لسبب ما، مظلمة باستمرار تقريباً، وكونها محرومة في ضوء النهار، بما يجعلها شبيهة بقبر فرعون، وكونها فوق ذلك فقدت بريقها الذهبي منذ أمد بعيد، أمر أرى أنه ذو دلالة. وإذ يعقد مؤتمر نزع

السلاح الآن جلسته الألف، يكون قد آن له الأوان لإزاحة الستائر بالمعنى المجازي والمعنى الحرفي معاً. وكما قال غوته وهو على فراش الموت، "Mehr Licht"، نحن في حاجة إلى مزيد من الضوء.

وثالثاً، اسمحوا لي أن أعرج باختصار على فكرة الخيال. فهي فكرة مهمة لأنها تخص العواصم بقدر ما تخصصنا هنا في جنيف، إذ إن الطريق المسدود الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح ليس مشكلة جنيف فحسب، بل مشكلة تؤدي فيها العواصم بالطبع دوراً أساسياً. وعندما أتحدث مع الزملاء عن المآزق الحالي الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح، يوافق عدد لا بأس به منهم على مضض على أن وقوع كارثة كبرى في المستقبل القريب فقط هو الذي سيؤدي إلى لاتفاق على برنامج العمل واستئناف العمل من جديد. ولا أحد بالطبع يرغب في حدوث ذلك.

والنقطة الوحيدة التي أريد أن أقولها هي التالية: لا ينبغي أن نكون في وضع نقول فيه، بالنظر إلى الماضي، أن حدوث كارثة من هذا القبيل كان هو الحافز على وجود "الإرادة السياسية" المطلوبة لاستئناف العمل. ولذلك واجبنا هو أن نتخيل بالوجه المناسب جميع الاحتمالات الممكنة، ومهمتنا هي تقديم تحليلات أمنية مماثلة للتحليلات السائدة بين الناس، ومصيرنا هو تقديم تنازلات، حتى يمكننا المساهمة بفعالية في منع حدوث مثل هذه الكارثة. وكما قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، جون كينيدي في إحدى المرات: "ليس بوسعنا التفاوض مع أولئك الذين يقولون 'ما أملكه فهو لي وما تملكه فهو قابل للتفاوض'".

سيدي الرئيس، فيما يلي بعض الملاحظات الختامية. اسمحوا لي الآن أن أعود إلى الواقع الحالي في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الأسبوع الماضي، وفي الجلسة الافتتاحية، حث هولندا الرؤساء الستة للمؤتمر على توزيع جدول زمني للأنشطة، دون تأخير لا مبرر له، لبيان هيكل المناقشات في المؤتمر للفترة المتبقية من العام الجاري. وقد سعدت بتأكيدكم أنكم ستوزعون، باسم الرؤساء الستة، هذا الجدول الزمني في موعد لا يتجاوز ٩ شباط/فبراير.

ونرى أن الجدول الزمني ينبغي أن يوضع بحيث يتيح لمؤتمر نزع السلاح البدء في مفاوضات مركزة، تتناول المسائل ١+٤ التي ذكرتها في الأسبوع الماضي باعتبارها المواضيع البديهية للمناقشات. وينبغي مناقشة كل واحدة من هذه المسائل على حدة. وينبغي تخصيص عدة أيام متتالية على الأقل لكل موضوع لإجراء مناقشات رسمية معمقة على قدم المساواة. ونظراً لوجود عدد من أصدقاء الرئيس لمساعدة الرئاسة، فيمكنهم المساعدة في الإعداد لمناقشات رسمية تكميلية و/أو إدارة مثل هذه المناقشات وإتاحة الاستمرارية المطلوبة للغاية.

وأسابب هذا النهج بديهية بوضوح إذ سيتيح للدول الأعضاء أن تنظم نفسها، وأن تستعد مسبقاً، وأن ترسل خبراء مؤهلين للمشاركة في المناقشات، وأن تقدم إحاطات وتوجيهات مناسبة. وبالفعل، فإن المرونة المتأصلة ينبغي أن تسمح بمتابعة أي موضوع، مثل الجلسات غير الرسمية، ومواصلة المناقشات بشأن موضوع محدد عند الاقتضاء، وإقامة أنشطة جانبية.

إن تطلعاتنا عالية، ولكن المصالح التي نسعى إلى تحقيقها عالية هي الأخرى. والتحدي الذي يواجهنا هو بقاء هذه المؤسسة كإطار قابل للحياة ويمكن الاعتماد عليه للاضطلاع بمفاوضات عالمية متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر السفير لاندمان على بيانه، والآن أعطي الكلمة لسفيرة كولومبيا، السيدة كليمونسيا فوريرو أوكروش.

السيدة فوريرو أوكروش (كولومبيا) (تكلّمت بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب لكم، بصفتكم سفير بولندا، عن تعزية حكومة بلدي وعن مشاعر تضامن الشعب الكولومبي على الفاجعة التي أملت ببلدكم.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن ارتياح وفد بلدي لتوليكم إدارة أعمالنا. فنحن متأكدون أننا سنتمكن، في ظل قيادتكم، وبفضل التزامكم بموضوع هذا المؤتمر وهو ما برهنتم عليه، من اتخاذ خطوات فعالة لتمكين المؤتمر من استئناف عمله الهام. ونود أن نؤكد لكم دعمنا الكامل لهذه الغاية.

لقد انتهى عام ٢٠٠٥ بنتائج هزيلة في مجال نزع السلاح، من ذلك ما تحقق في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبدأ عام ٢٠٠٦ دون وجود علامات تذكر للتفاؤل. وفي ظل الأخبار التي تتحدث عن سياسات تشكل مصدر قلق جديد في مجال نزع السلاح، ثمة بالتالي ما يبعث على الارتياح إذ نبدأ هذا العام وقد أخذنا علماً بالمبادرات التي قدمتموها للمؤتمر والتي تتعلق بالإجراء المنسق والمتواصل للرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٦، وإنشاء فريق "أصدقاء الرؤساء"، ووضع جدول زمني لعقد مناقشات مواضيعية. فوفد بلدي يعتبر هذه المقترحات بناءة للغاية، ويأمل في أن تحت جميع الأعضاء على التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لضمان مساهمة هذه المقترحات في وضع حد للشلل المقلق الذي كبل المؤتمر منذ وقت طويل. وهذه الإرادة السياسية تتوقف بالطبع على العواصم، ولكن علينا، بوصفنا أداة لترع السلاح، أن نشجع على توفرها.

نحن نرى أن القصد من هذه المرحلة الأولى هو تبين المواقف المشتركة بشأن بنود جدول الأعمال مأخوذة كل على حدة، فضلاً عن إمكانية إضافة بنود تكتسي أهمية خاصة للأعضاء في المؤتمر مما قد يوسع من نطاق جدول الأعمال، بهدف التوصل إلى توافق الآراء بشأن جميع البنود أو بعضها. ولن أحاول تكرار التحليلات المتعمقة التي سبق أن أجريت في هذه القاعة بشأن ما إذا كانت كل واحدة من القضايا المطروحة ناضجة لاتخاذ إجراء بشأنها، ولن أتساءل كذلك عما يحمل مجموعة من الأعضاء على القول بأنها لن تكون مستعدة للتفاوض بشأن القضايا التي هم أعضاء معينين إلا إذا وافق المؤتمر على التفاوض بشأن قضايا أخرى. بيد أنه ينبغي أن أشير إلى أن عناصر من قبيل احتمال وقوع دولة ليست حائزة للأسلحة النووية ضحية اعتداء أو تهديد باعتداء من جانب دولة حائزة لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل يلهب مشاعر القلق مجدداً ويكشف مدى أهمية منح ضمانات الأمن السلبية، ويبرز مرة أخرى أن التوازن عنصر حساس للغاية لا يمكن إغفاله من أي برنامج عمل يمكن إقراره لمؤتمر نزع السلاح.

وكما أكدنا مراراً، لا تصدر حكومة بلدي أحكاماً مسبقة على نتائج أي مفاوضات، وموافقنا ليست جامدة كالصخر. ولذلك فإننا نتطلع باهتمام إلى تناول بعض القضايا الإضافية، التي سبقت الإشارة إلى الحاجة إلى تناولها في هذه القاعة، نظراً لما تكتسيه من أهمية خاصة للمجتمع الكولومبي ولما لها من انعكاسات عليه. وسأخص بالذكر القضيتين المتعلقين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، اللتين تعدان في بلدي من أسلحة الدمار الحقيقية، شأنها شأن الألغام المضادة للأفراد، التي بثتها الجماعات الخارجة عن القانون في المناطق الريفية، والهجمات

الإرهابية التي تشن على البنية الأساسية المدنية الحساسة. على أن احتمال تناول هذه القضايا يثير القلق. فمن جهة، هناك محافل، أو قد توجد محافل، لتناول هذه القضايا واعتماد صكوك أكثر مرونة وفعالية للتصدي لها، ومن جهة أخرى، قد تؤدي إضافة هذه القضايا الخطيرة، في الظروف الراهنة التي تخيم على مؤتمر نزع السلاح، إلى تشتيت جهودنا واهتماماتنا بل إلى عدم تحقيق التقارب المطلوب في الإرادات والآراء. وفي المقابل، أرى أنه يمكن الإسهام في تحقيق التقارب المطلوب وتبادل الآراء والتجارب بصورة مفيدة في إطار هذا البند أو ذاك أو هذه المسألة أو تلك مما هو مدرج أصلاً في جدول أعمال المؤتمر.

واسمحوا لي أن أخلص موقف بلدي في مؤتمر نزع السلاح. إذا رأى جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تناول قضايا إضافية، وأن التطرق إلى كل واحدة من القضايا المدرجة في جدول أعمالنا على حدة دون الربط بينها أو دون انتظار طرح مقترحات جديدة بشأن برنامج العمل الذي يستند فقط إلى القضايا التي حان أو ان تناولها، هو السبيل الأنجع للخروج من الطريق المسدود، عندئذ ستكون كولومبيا في طليعة المشجعين للمفاوضات. وإذا رأى الأعضاء أن علينا أن نعمل دون الحكم مسبقاً على النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها بشأن القضايا المدرجة في جدول الأعمال الذي أقره المؤتمر مجدداً، وأن ما نحتاج إلى القيام به هو تجاوز ما بيننا من ريبة ومن انعدام الإرادة السياسية، في هذه الحالة اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أكرر ما قلناه في بيانات سابقة في العام الماضي، وأن أدعوكم إلى إعادة تلاوة اقتراح السفراء الخمسة، وتكملته حيثما وجدتم ذلك ضرورياً ومناسباً، والإحاطة علماً رسمياً بموافقتنا صراحة على اعتراضاتكم أو مخاوفكم. ومتى قمنا بذلك، ربما أمكننا عندئذ التوصل إلى اتفاق سياسي على مستوى عالٍ كفيلاً بأن يمكننا، فيما لو أخذنا في الاعتبار القيود المادية التي تواجه وفود الدول الأعضاء إذا ما جرى التفاوض بشأن جميع القضايا الرئيسية مرة واحدة وفي نفس الوقت، من وضع ترتيب مسلسل للقضايا التي سيتم تناولها وإنشاء آلية لجولة المفاوضات التي ستتناول هذه القضايا بشكل متواز.

وكما ذكر اليوم في هذا المكان، نعتقد كذلك أن مشاركة المجتمع المدني أمر ينبغي تشجيعه على نحو مسؤول وبالمنهج اللازم. وعلينا بطبيعة الحال أن نجد السبل والطرق التي تسمح بهذه المشاركة، كما اقترحت حكومة آيرلندا أثناء توليها رئاسة المؤتمر في عام ٢٠٠٤. وربما كانت مشاركة المجتمع المدني دافعاً للحكومات والزعماء الرئيسيين في العالم لتضمين جدول أعمالهم التزاماً حقيقياً بتجنب كارثة نووية عن طريق المفاوضات التدريجية على صكوك مناسبة تحقق لنا الهدف الذي نصبوا إليه ألا وهو إنهاء سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة فوريرو أوكروش من كولومبيا على بياها. والآن أعطي الكلمة لسفيرة السويد السيدة إليزابيت بورسرين ونيير.

السيدة بورسرين ونيير (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن ترحيبي الحار بكم رئيساً لهذه الهيئة الموقرة، وهي باقية كذلك. وسبب ذلك وفد بلادي ما في وسعه لدعمكم في المهام التي تنتظركم. ومما يؤسف له أن هذا اليوم هو أيضاً يوم حداد وطني في بلدكم، وأود أن أعرب، نيابة عن السويد، لأسر وأصدقاء الذي قضوا نحبهم في الحادث الأليم عن أحر تعازينا ومواساتنا لهم.

سيدي الرئيس، إنكم ترأسون اليوم الجلسة العلنية الألف لمؤتمر نزع السلاح. لقد عمل أعضاء مؤتمر نزع السلاح معاً، في الثمات في الجلسات العلنية السابقة، في بحث صادق عن حلول للمشاكل المشتركة. وقد جرى

اختبار نُهَج جديدة وحلاقة. وجرى التفاوض على صكوك مهمة من صكوك القانون الدولي، وكذلك على الآليات الضرورية لرصد التقيد بالقوانين والمعاهدات والمعايير. ونحن ندرك ما كان المؤتمر قادراً على إنجازه. وأذكر شخصياً كيف كانت الجلسات العلنية السابقة مناسبات مثيرة كنا نحرص على حضورها، حيث انبرت الدول فيما بينها بشتى الأفكار عن السبيل للمضي بأعمال المؤتمر الجوهرية قدماً.

إن سيادة القانون تظل مبدأ أساسياً ليس في الشؤون الداخلية فحسب، وإنما في الشؤون الدولية أيضاً. وقيام البعض بخرق القانون لا يقلل من أهمية القوانين. فأوجه القصور موجودة بالفعل، من الناحية القانونية ومن الناحية التطبيقية على حد سواء. وينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح محفلاً لسد هذه الثغرات. وإن رفض استخدام مؤتمر نزع السلاح لوضع القواعد والمعايير الضرورية ولتعزيز التفتيش والامتنال ينطوي على خطر الانزلاق إلى الفوضى واستعمال القوة في العلاقات الدولية. وهذا أمر مقلق للغاية في وقت تعمل فيه العولة على تيسير فرص الحصول على الأسلحة وتكنولوجيا الأسلحة على نطاق واسع وفي الوقت الذي تصبح فيه المشاكل الأمنية متشابكة أكثر فأكثر.

ومن الواضح أن التصورات والتهديدات والتحديات تتغير بمرور الوقت، وسيظل الأمر كذلك. إلا أن ظهور أخطار جديدة لا يعفينا من التصدي للأخطار القديمة، والتصدي للأخطار القديمة لا يعفي من مواجهة الأخطار الجديدة. فالحدث الجاري حالياً عن التهديدات القديمة في مقابل التهديدات الجديدة حديث عقيم، حيث كانت النتيجة بكل وضوح هي عدم التصدي لأيٍّ منهما. لقد تكبّل مؤتمر نزع السلاح بالفعل لسنوات طويلة جداً بفعل المناقشات العقيمة حول أسبقية مسائل في جدول الأعمال على مسائل أخرى. وقد جربت شتى الأدوات الدبلوماسية والإجرائية للخروج من الطريق المسدود. ولكن المشكلة ليست في الآلية نفسها. فالفشل سياسي.

إننا نستهل الآن عاماً جديداً لمؤتمر نزع السلاح. فلنستغل هذا العام لاستئناف العمل. ولندرك أن الأمن العالمي ليس لعبة يربح فيها طرف على حساب أطراف أخرى وأنه لا بد من الاعتراف بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول ومراعاتها. ولكي يكون النظام المتعدد الأطراف فعالاً لا بد من اقتناص الفرص متى أتاحت. ويقتضي هذا إعادة النظر في مواقف لا تفضي إلى أية نتائج. ويقتضي كذلك الاستعداد للأخذ والعطاء. وأولئك الذين يقفون في طريق التقدم لا بد من حملهم على إدراك أن بقاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح مضر ليس بأمنا المشترك فحسب، بل بأمهم أيضاً.

إننا نتطلع إليكم الآن وإلى الرؤساء الذين سيخلفونكم في وقت لاحق من هذا العام لاستعمال صلاحياتكم ولكي تقودونا من جديد لاستئناف عملنا الجوهرية. فلدينا جدول أعمال متفق عليه. وأيدنا بشكل عام المقترحات، الرسمية منها وغير الرسمية، عن المسائل التي سنركز عليها. وقد تباحثنا في هذه المسائل في جلسات علنية رسمية وغير رسمية. وقد قضيتم وأسلافكم أسابيع طوال في التشاور بشأن المسائل التي سنتناولها. وكلنا يعرف ما هي المسائل المطروحة للبحث.

فنعلم أن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حاضرة. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يشرع دون مزيد من التأخير في المفاوضات بشأن هذه المعاهدة. فمن شأن هذه المعاهدة أن تكون خطوة هامة لا رجعة فيها في سبيل نزع السلاح النووي في المدى البعيد. ومن شأنها أن تقلص إلى حد كبير من خطر انتشار الأسلحة النووية.

ومن شأنها أيضاً أن تيسر المناقشات التي تجري في المحافل المعنية بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي. وفي هذا الصدد، أشكر زميلي من روسيا على مساهمته القيمة والهامية التي قدمها اليوم.

ونعلم أيضاً أن قضايا نزع السلاح وضمانات الأمن السلبية مطروحة للبحث. لقد اتفقت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالإجماع على ضرورة إنشاء هيئة فرعية لمؤتمر نزع السلاح تعنى ببحث تدابير نزع السلاح النووي. فالمناقشات بشأن نزع الأسلحة النووية وبشأن ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانوناً تظل تشكل الأولوية في وقت يشعر الكثيرون بالقلق إزاء الدلائل التي تشير إلى أن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية قد تنظر في استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية ونظريات جديدة لاستخدامها.

ونعلم كذلك أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أمر حيوي. فعسكرة هذه الحدود النهائية من شأنه ليس فقط تعريض أمننا للخطر والتسبب في اتخاذ تدابير مضادة، في الفضاء وعلى سطح الأرض معاً، بل تعرض للخطر أيضاً فرص الأجيال المقبلة لجني ثمار الإمكانيات العلمية والاقتصادية الهائلة التي تنطوي عليها الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

ومن الواضح بالنسبة لنا أيضاً أن جدول الأعمال المتفق عليه للمؤتمر جدول مفتوح ولا يقصر عملنا على المجالات ذات الأولوية الواردة فيه. وسيبحث وفد بلدي بجدية أي مقترح ملموس آخر يرمي إلى إطلاق مفاوضات بشأن اتفاقات أو صكوك ضمن مجال الأمن العالمي ونزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا أحد يتوقع أن يكون عملنا سهلاً. ولكن علينا أن نتحلى بالجرأة في مواجهة الصعوبات، لأنه لن يعذرنا أحد في حالة عدم قيامنا بذلك. لقد آن الأوان، ونحن الآن نتطلع إليكم، سيدي الرئيس، لتنظيم وقت المؤتمر كي تتمكن من التخطيط والتركيز في عملنا بطريقة مثمرة وقابلة للتنبؤ بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة السويد، السفيرة إليزابيث بورسرين ونيير، على بياها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. فضلاً عن ذلك، أود أن أشكرها والمتحدثين الذين سبقوها على تعازيهم التي أعربوا عنها بخصوص الحادث الذي وقع يوم السبت الماضي في بولندا.

والآن أعطي الكلمة للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد سيرجي أوردجونيكيدزه.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أمثلكم جميعاً، أود أن أضم صوتي إليكم في التعازي التي أعربتم عنها لما حدث في كاتوفيتشي ببولندا، وأعرب بدوري لحكومة وشعب بولندا عن تعزيتي لهذا الحدث الأليم.

إن الجلسة العلنية الألفية لمؤتمر نزع السلاح فرصة سانحة لتقييم الإنجازات السابقة، والتأمل في أسباب الطريق المسدود القائم منذ عام ١٩٩٩ تقريباً، والتفكير في السبل والطرق الكفيلة باستعادة الدور الريادي للمؤتمر في المفاوضات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لقد حدد مؤتمر نزع السلاح، في السنوات العشر الأولى لوجوده، أولويات المؤتمر المدونة فيما يعرف باسم "الوصايا العشر"، التي يوضع على أساسها جدول الأعمال السنوي للمؤتمر، وفصل أساليب عمله التي أصبحت تُستعرض وتُعدل بشكل دوري. وفي نهاية هذه الفترة، بدأت الجهود التحضيرية تؤتي ثمارها - واستهل المؤتمر مرحلة التفاوض على المعاهدات.

وبعد اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢ وبشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، حذف هذان البندان من جدول الأعمال. وعلى إثر اعتماد المعاهدتين، شهد المؤتمر فترة اتسمت ببطء النشاط، الأمر الذي أدى به، على مر السنين، إلى هذا الطريق المسدود. وتكمن المفارقة في التزامن بين بداية الطريق المسدود ونهاية الحرب الباردة التي أحدثت تغييراً كبيراً في توازن الأمن الدولي وأدت بالدول إلى إعادة تقييم أولوياتها في مجال نزع السلاح. فهذه الأولويات - التي كانت حتى حينه ثابتة - أخذت تتطور مع تغير نظرة الدول الأعضاء إلى المسألة الأمنية.

وظهرت أطراف فاعلة جديدة على الساحة الدولية، وباتت العلاقات الدولية، مع إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، أكثر تعقيداً، وأكثر خطورة، وأقل قابلية للتنبؤ. بمجرياتها من ذي قبل. وقد أعيد تحديد مفاهيم الاستقرار الاستراتيجي وتجنب الحروب والردع النووي، وتراجع النظام المتعدد الأطراف ليفسح المجال لهيمنة المصالح الوطنية الخاصة.

وباستثناء الفترة القصيرة في عام ١٩٩٨ حين أنشئت لجنتان مخصصتان، تعنى إحداها بضمانات الأمن السلبية وتعنى الأخرى بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض منع الأسلحة، كان مؤتمر نزع السلاح عاجزاً عن بدء المفاوضات، أو مداولات منظمة، بشأن أي بند من بنود جدول أعماله. ولم تفلح الجهود المكثفة التي بذلت للخروج من الطريق المسدود وتحقيق النتائج المرجوة. وشيئاً فشيئاً، أدى تباين الرؤى بشأن الأولويات في مجال نزع السلاح إلى وضع مجموعة بنود تعكس أولويات مجموعات الدول المختلفة، ولكنها لم تكن مقبولة من الكافة، وأطلق عليها "برنامج العمل". والتعديلات التي أدخلت لاحقاً على برنامج العمل، وإن استقطبت في بعض الأحيان الدعم من عدد كبير من الأعضاء في المؤتمر، فإنها لم تحظ قط على الإجماع. ولم ينجح المؤتمر على مدى سنوات في إقامة توازن بين هذه الأولويات. وبالتالي، فبدلاً من التفاوض على اتفاقيات نزع السلاح المتعددة الأطراف، أخذ المؤتمر يحاول بناء توافق في الآراء بشأن الأولويات الراهنة في مجال نزع السلاح.

ويعزى الطريق المسدود الآن إلى عدد من الأسباب، منها تباين الرؤى فيما يتعلق بجدول الأعمال، والنظام الداخلي، وعملية اتخاذ القرارات، والنظام غير الرسمي للمجموعات السياسية، وتشكيل المؤتمر، وعدم مشاركة المجتمع المدني، وما إلى ذلك. ولم تحقق العلاجات الممكنة التي انتهجت الأثر المرجو. فتوسيع عضوية المؤتمر بإضافة ٢٣ عضواً جديداً في عام ١٩٩٦، ثم خمسة أعضاء جدد في عام ١٩٩٩ لم يساعد المؤتمر على التغلب على مشاكله. فقد استمرت الدول الأعضاء في عدم الاتفاق على تغيير جدول الأعمال الذي وضع في السنوات الأولى من عمر المؤتمر وعلى تغيير تركيب المجموعات السياسية. وإلى جانب ذلك، لا يستخدم المجتمع المدني بشكل كامل الآليات القائمة، بما في ذلك الآليات التي اعتمدها المؤتمر في عام ٢٠٠٤، لتعريف أعضاء المؤتمر بآرائه وأدواته.

وفي هذا السياق، ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن التقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة السنوية لم يتحقق في محافل أخرى أيضاً. وكانت أعظم خيبة أمل مني بما مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ هي بلا ريب الإخفاق في التوصل إلى اتفاق حتى على فقرة واحدة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. إن أسلحة الدمار الشامل تنطوي على خطر جم علينا جميعاً، سيما وأن هناك إمكانية لوقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وإحراز تقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار أمر حيوي لأمننا الجماعي، ولا بد من أن تستمر الجهود التي تبذل في هذا الصدد على سبيل الأولوية.

وتبين أرقام معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام أن مجموع الإنفاق العالمي على التسلح قد تجاوز، في عام ٢٠٠٤ فقط، ترليون دولار للمرة الأولى منذ أن كانت الحرب الباردة في أوجها. وبالمقابل، كان المبلغ الذي أنفق للمساعدة في الفترة نفسها هو ٧٨,٦ مليار دولار. وبالتالي، يمكننا بفضل نزع السلاح - إذا ما بدأنا العمل يوماً ما - تحرير موارد كبيرة وتوجيهها إلى الجهود الرامية إلى التنمية، علاوة على إرساء قدر أكبر من الثقة فيما بين الدول والمساهمة في تحقيق الاستقرار الذي يمكن أن يكون بدوره أيضاً مواتياً لجدول أعمال التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي أعقاب الإخفاقات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في العام الماضي، فإن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف برمتها في حاجة إلى إصلاح. إن الطريق المسدود الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح مصدره سياسي - وأود أن أشدد على كلمة "سياسي" - وليس هيكلي أو إجرائي. فالمناقشات التي جرت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بهدف "العودة بمؤتمر نزع السلاح إلى العمل" كشفت أن المواقف السياسية للدول لم تتغير إجمالاً. وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن من الصعب الاتفاق على برنامج عمل دون تضافر الجهود استناداً إلى نهج خلاقة جديدة. وأود أن أدعوكم إلى إعمال خيالكم في النهج السياسية وبحث جوهر المسألة بدلاً من الاستغراق في المشاكل الإجرائية.

ولعل تحفيز العواصم على إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للمؤتمر وحثها على تغيير مواقفها تجاهه يكون علاجاً جدير بالإشادة. كما أن بناء توافق سياسي جديد في الآراء بشأن الأولويات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتجاوز المصالح الأمنية الوطنية ذات النظرة الضيقة يمكن أن يكتسي أهمية حيوية لتنشيط المؤتمر. فبدون اتخاذ قرارات سياسية على أعلى المستويات، لن تكفل جهود هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، بالنجاح حتى وإن كانت من أكثرها حزمًا. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته إلى المؤتمر هذا العام، "لا يمكن الخروج من هذا الطريق المسدود بوسائل إجرائية أو بإدخال تعديلات طفيفة على المقترحات الحالية. فيتعين على العواصم إعادة النظر بصورة شاملة في مواقفها إزاء المؤتمر، وبناء توافق سياسي جديد في الآراء بشأن الأولويات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح".

وأدى الإحباط الذي سببه الطريق المسدود إلى تفكير البعض في تعليق أنشطة المؤتمر أو حتى في حله، إذا لم يتمكن من "تحقيق نتائج في المستقبل المنظور"، وفي إقامة محفل بديل يقوم مثلاً على فكرة "التفكير المتماثل". على أن هناك آراء أخرى مؤداها أن الاستعاضة عن مؤتمر نزع السلاح بآلية تفاوضية أخرى لن يحل بالضرورة المشاكل التي يمر بها المؤتمر حالياً. أولاً، لأن الاختلاف الجوهرى القائم في الرؤى بشأن أولويات جدول الأعمال الدولي في مجال نزع السلاح والشواغل الأمنية الخاصة للدول لن تزول بل مؤتمر نزع السلاح. وثانياً، لأن الاختلاف الرئيسي بين مؤتمر نزع السلاح وأي هيئة تفاوضية أخرى تقوم على فكرة "التفكير المتماثل" هو أن مثل هذه الهيئة ستستبعد بحكم طبيعتها بعض الدول

التي لا تعتبر نفسها أنها ذات "تفكير متماثل" والتي تكون مشاركتها حاسمة في التوصل إلى نتائج مجدية من المفاوضات. وغني عن القول إن بعض القضايا لا يمكن حلها إلا عن طريق الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وهي مؤتمر نزع السلاح، نظراً لما تتمتع به من طاقة فكرية وسياسية وخبرة وقواعد واضحة تيسر عليها.

ومع ذلك، ينبغي ألا نتوان عن استخدام الآليات القائمة والكامنة المتاحة للمؤتمر حالياً، من قبيل المناقشات بشأن القضايا المطروحة على جدول الأعمال، من أجل التأثير المتبادل على السياسات وعلى التصورات الأمنية للدول الأعضاء ودفع عملية بناء توافق الآراء قدماً إلى الأمام. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يستعرض أساليب عمله وأن يسعى إلى إيجاد نهج جديدة تستجيب بقدر أكبر للمخاطر والتحديات الأمنية المعاصرة. وقد يكون التقدم الذي سيحرز متواضعاً، ولكن لا يحتمل المؤتمر أن يظل مشلولاً. وعلينا أن نتذكر أن بناء توافق الآراء عملية قد تستغرق وقتاً - ولكن ليس بالقدر الذي استغرقته هنا في مؤتمر نزع السلاح - وبالأخص عند تناول قضايا ذات أهمية استراتيجية. وإني أعتقد جازماً أن الإرادة السياسية والإصرار والصبر ينبغي أن تكون الخصال التي نسترشد بها في الجهود التي نبذلها مستقبلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على بيانه. وهكذا نكون قد استمعنا إلى جميع المتحدثين على قائمتي اليوم. هل من وفد يرغب في تناول الكلمة في هذا المرحلة؟ أرى أن سفير أوكرانيا يرغب في تناول الكلمة.

السيد بيرشيدا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أعرب عن تعزيتي الخالصة لشعب بولندا ولأسر الذين لقوا حتفهم في الحادث الأليم الذي وقع يوم السبت.

ولما كانت هذه هي أول مرة أتحدث فيها أمام مؤتمر نزع السلاح، أود أن أبدأ بتهنئتك، سعادة السفير رباكي، على توليكم رئاسة المؤتمر وأتمنى لكم النجاح الكامل في مساعيكم.

لقد كان عام ٢٠٠٥ عاماً آخر من الجمود بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، الذي عجز عن القيام بعمله بصورة فعالة بالرغم من الجهود العديدة والمتكررة التي بذلها رؤساء المؤتمر في العام الماضي.

وليس بوسع مؤتمر نزع السلاح أن يغض النظر عن توقعات المجتمع الدولي المشروعة. ولا بد من الاعتراف بأن بعض بنود جدول أعمال المؤتمر مطروحة للبحث في محافل أخرى. فهل لا يزال المجتمع الدولي في حاجة لأن يكون في متناوله محفل متعدد الأطراف عديم الفعالية للتفاوض على صكوك نزع السلاح؟

إننا نحتاج جميعاً، أكثر من أي وقت مضى، إلى التأكيد مجدداً على التزامنا بمبدأ تعدد الأطراف بوصفه مبدأ أساسياً للمفاوضات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف المحافظة على المعايير العالمية المناسبة وتعزيزها وتوسيع نطاقها.

لقد صرحت أوكرانيا مراراً بأن معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الجوهري في السعي لنزع الأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونحن لا نزال نعلق أهمية كبيرة على انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم الانتشار والتقييد العالمي بها، وكذلك على خطة العمل المؤلفة

من ١٣ نقطة. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بدون تأخير وبدون شرط. وفي انتظار دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، نحث جميع الدول التي تتمتع بقدرات نووية على التقييد بالتعليق الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية والامتناع عن أية أعمال منافية للمعاهدة.

وأود أن أشدد على أن إحراز تقدم في نزع الأسلحة النووية أمر أساسي أكثر من أي وقت مضى لكسب الصراع ضد انتشار الأسلحة النووية. فلا مجال للتقدم في مكافحة ويلات انتشار الأسلحة النووية دون اتخاذ خطوات ملموسة في مجال نزع السلاح، والعكس بالعكس.

وفي سياق مؤتمر نزع السلاح، فإن ذلك يشير تحديداً إلى خطوتين عمليتين غاية في الأهمية اتفقت عليها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ألا وهما المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإنشاء هيئة فرعية مناسبة تسند إليها ولاية النظر في مسائل نزع السلاح النووي. وسيمهد هذا العمل الطريق للاتفاق على برنامج عمل المؤتمر.

وتعتقد أوكرانيا أن تقديم الدول الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة على الأسلحة النووية من شأنه أن يعزز إلى حد كبير نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بإزالة الأسباب الوجيهة للسعي للتزويد بقدرات نووية. ونشجع الدول الحائزة على الأسلحة النووية بقوة التأكيد مجدداً على التزاماتها المنصوص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومقررات المؤتمرين الاستعراضيين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وتؤيد أوكرانيا، بهذا الصدد، فكرة إنشاء لجان مخصصة مناسبة في مؤتمر نزع السلاح.

ويتطلب نجاح هذا المسعى مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول. فالشروع فوراً في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلاً عن بحث مسائل نزع السلاح ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي معاً، ضمن الهيئة الفرعية الملائمة التي ينبغي أن تتسم ولايتها الواقعية والموضوعية حتى تغطي بقبول الجميع - وهذه العناصر الثلاثة تشمل اليوم مجتمعة الأساس للاتفاق على بدء العمل. وأوكرانيا مقتنعة أن مثل هذا الاتفاق بات في متناولنا.

ولا يسعنا إلا أن نبرز المجالات التي تحقق بشأنها اتفاق واسع النطاق بالفعل مثل تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نطاق عالمي. فأوكرانيا تعتقد أن الضمانات تعمل كأداة تقنية هامة للحفاظ على بيئة يكون فيها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ممكناً بدون أن يشكل ذلك تهديداً بالانتشار. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد بقوة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التفتيش. كما نرى أن اعتماد جميع دول العالم الضمانات المعززة وبروتوكولها الإضافي وتنفيذهما بأمانة يعد شرطاً مسبقاً لنظام فعال وجدير بالثقة في مجال عدم الانتشار. وبالتالي يَحِيلُ إلى أن التطورات الجديدة التي حدثت في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل التي شهدتها العالم على مدى السنوات الماضية قد تفضي بالفعل إلى إحراز تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية.

ولدى الحديث عن التطورات الجديدة، أعني ابتداءً قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠، الذي اتخذ في عام ٢٠٠٤. فقد شكّل اعتماد هذا الصك أكثر المراحل نشاطاً لاشتراك الأمم المتحدة في معالجة مسألة عدم انتشار

أسلحة الدمار الشامل. ولا شك أن القرار رقم ١٥٤٠ حيوي لتوطيد الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي لتعزيز النظام العالمي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي لتكثيف عملية نزع الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، من المناسب أيضاً أن نذكر الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي أنشئت للتصدي لجملة أمور منها قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح.

ويظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتكديسها بدون ضوابط من أكبر العوائق أمام التنمية المستدامة، ومنع الصراعات، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وتؤيد أوكرانيا بقوة الجهود التي تبذل في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى الإقليمي، للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. ولما كانت أوكرانيا مؤيداً قوياً لاتخاذ خطوات عملية على المستوى الوطني لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة بهذا الصدد، فضلاً عن وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فهي تولي اهتماماً خاصاً لمسألة تدمير المخزونات المفرطة من هذا النوع من الأسلحة وكذلك الذخيرة الخاصة بها.

وتؤيد أوكرانيا كلياً تطلعات المبادرين بعملية أوتاوا والدول التي تشاركهم في الرأي للتغلب على الأزمة الإنسانية التي يسببها انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد واستعمالها العشوائي على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أحيطكم علماً بأن صك تصديق أوكرانيا على معاهدة حظر الألغام قد أودع، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وأوكرانيا منفتحة لأي حوار بناء يرمي إلى الخروج من الطريق المسدود الذي نحن فيه الآن وإلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل مجدداً. ويسعدنا بهذا الصدد أن ندعى إلى الانضمام إلى فريق "أصدقاء الرئيس". وتشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء استمرار عدم توافق الآراء في هذه القاعة الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف، بل ويؤدي بالفعل، إلى تقويض الصكوك المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومن ثم إلى الانعكاس سلباً على الثقة والاطمئنان المتبادلين بين الدول.

فلا بد من تفعيل الإمكانات الهائلة التي ينطوي عليها مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. وتعد أوكرانيا بتقديم دعمها القوي لكم، سيادة الرئيس، ولمن سيخلفونكم، من أجل إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى الاضطلاع بالدور الرائد الذي يتوقع منه أن يقوم به في هذا العالم المتغير باستمرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بيرشيدا من أوكرانيا على بيانه. هل من وفد يرغب في تناول الكلمة في هذا المرحلة؟ يبدو أنه لا أحد يرغب في تناول الكلمة.

لقد استمعنا اليوم إلى بيانات تتعلق بالجلسة العامة الألف وبجوهر عملنا معاً. وسنبحث بعناية شديدة إمكانيات تنفيذ جميع المقترحات والنصائح المقدمة للرئيس وللرؤساء القادمين لمؤتمر نزع السلاح.

وبهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس الموافق ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، في الساعة العاشرة صباحاً.

ورفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

— — — — —